

قضية الصحراء المغربية بين التطورات الداخلية و المتغيرات الدولية

تنظم شعبة القانون العام بكلية الحقوق طنجة بشراكة مع مركزا لدراسات و الأبحاث القانونية، عبد المالك السعدي، ندوة وطنية في موضوع "قضية الصحراء المغربية بين التطورات الداخلية و المتغيرات الدولية"، يوم السبت 23 نونبر 2019 برحاب كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة (الملحق 1)، على الساعة التاسعة صباحا.

الورقة التقديمية:

تجتاز قضية الصحراء المغربية مرحلة جد دقيقة و حاسمة، تتأرجح بين التطورات الدستورية و السياسية التي تشهدها المملكة و تحديدا نسقها السياسي المجدد لهياكلها و مؤسساتها و طنبا و ترابيا. و يكفي استحضار دستور 2011 و ما حمله من مستجدات كلها تساند و تدعم القضية الوطنية الأولى العادلة و المصيرية لكل المغاربة من خلال التأكيد على الخيار الديمقراطي و الوحدة و اللامركزية القائمة على الجهوية المتقدمة، التعددية، التنمية المستدامة، الحكامة... و هو ما تأكد مع صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية التي بدء تفعيل مقتضياتها و العمل بها انطلاقا من 4 شتنبر 2015. و يضاف إلى هذا الاستراتيجية الجديدة - المرتكزة على الهجوم بدل الدفاع لكسب النقاط حول الصراع المفتعل - من خلال مواكبة المؤسسة الملكية عبر الزيارات المكوكية لكل أقطار القارة السمراء شرقها و غربها و جنوبها، مع تنويع كل ذلك بالانضمام إلى الاتحاد الإفريقي و المشاركة القوية و الفاعلة في مؤسساته و هيئاته المختلفة ...

و من جهة أخرى برزت متغيرات دولية ذات دلالات كبرى كرّست أقطابا و لاعبين كبارا جددا على الساحة الدولية كما هو الحال مع فيدرالية روسيا، و صعود اليمين المتطرف و التيار المحافظ في كثير من الدول الغربية، لاسيما في و.م.أ. بفوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية بما يعنيه من تغيير راديكالي في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، مما اثر في مسار حل قضية الصحراء المغربية، كما لا يمكن إغفال معطى انتهاء ولاية بان كيمون و تولي البرتغالي كوتبيرش الأمانة العامة لهيأة الأمم المتحدة و الذي دشّن ولايته بخطاب مؤطر لمساعيه في حل القضايا التي تؤرق المنتظم الدولي - من بينها قضية الصحراء- لكسب رهان السلم و الأمن الدوليين.

لأهمية قضية الصحراء، و تأثيرها في مسار الأحداث بالداخل و تأثرها بالتحركات الدولية، و استحضارا لمضامين الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربع والأربعين للمسيرة الخضراء 06-11-2019، الذي أكد تمسك جلاله الملك بالحكم الذاتي في الصحراء معبرا عن مشروعية الطرح المغربي، و حصره على منظمة الأمم المتحدة و قرارات مجلس الأمن، في التوصل لحل سياسي، واقعي، عملي و توافقي لهذه القضية.

و عليه وفق ما سبق، ارتأت شعبة القانون العام بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة بشراكة مع مركز الدراسات و الأبحاث القانونية بجامعة عبد المالك السعدي تنظيم ندوة وطنية لدراسة لمناقشة و تحليل واقع قضية الصحراء المغربية و رهاناتها و آفاقها انطلاقا من

استحضار التطورات و الدينامية التي تشهدها المملكة و المتغيرات السريعة و العميقة التي يعرفها المنتظم الدولي ...

الجلسة الافتتاحية:

- الأستاذ محمد الرامي رئيس جامعة عبد المالك السعدي
- الأستاذ محمد يحيى عميد كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة
- الأستاذ حميد النهري رئيس شعبة القانون العام
- الأستاذ عبد الكبير يحيى رئيس مركز عبد المالك السعدي للدراسات و الأبحاث القانونية

الجلسة العلمية: تسيير د. حميد النهري أستاذ بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة

- د. عبد الواحد ناصر أستاذ بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بسلا
- د. الموساوي عجلالوي أستاذ بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بالرباط
- د. محمد غربى أستاذ بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة
- د. عبد الكبير يحيى أستاذ بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة
- د. إبراهيم مراكشي أستاذ بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بطنجة

مناقشة

تكريم الأستاذ عبد الواحد ناصر

حفل شاي